



Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain

1001 Connecticut St. NW, Suite 205 • Washington, DC 200036 • 202-621-6141 • www.adhrb.org • @ADHRB

يستمر الاستعداد: استغلال العمال المهاجرين والاتجار بالبشر في الخليج

الثلاثاء، 17 يونيو، 2014 – جنيف، سويسرا – نظمت المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين حدثاً بالتزامن مع الدورة الـ26 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعنوان "يستمر الاستعداد: استغلال العمال المهاجرين والاتجار بالبشر في الخليج". ركز الحدث على حقوق العمال المهاجرين والاتجار بالبشر في دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية، تزامناً مع إطلاق المنظمة **تقريراً جديداً** بالعنوان نفسه. وقد شارك في رعاية هذا الحدث معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD) وهيومن رايتس ووتش (HRW) ومؤسسة فريدم هاوس ومركز التضامن.

قدم المدير التنفيذي للمنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، حسين عبد الله، لمحة عامة عن الإعتداءات على العمال المهاجرين وانتهاكات الاتجار بالبشر على أرض الواقع. كما ناقش السيد عبدالله نظام الكفالة في الخليج، الذي أدى إلى قمع وإساءة معاملة العمال المهاجرين في هذه البلدان. ونتيجة لذلك، يواجه العمال المهاجرين والمتاجر بهم سلسلة من الانتهاكات في البلدان المضيفة، بما في ذلك قيود على السفر والإيذاء البدني وظروف العمل المروعة وعدم دفع الأجور. أكد السيد عبد الله أن البلدان المضيفة وأصحاب العمل المسيئين يجب أن تتم مساءلتهم عن غضهم النظر أو تطبيقهم هذا النظام الذي يمثل العبودية الحديثة.

تناول جيمس سوزانو، المسؤول القانوني للمنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، الاستخدام السائد لنظام الكفالة، الذي يترك العمال المهاجرين دون لجوء قانوني لتغيير أو ترك أرباب العمل من دون إذن. فسلطات ممنوحة من قبل نظام الكفالة، غالباً ما يتجرأ أرباب العمل على إساءة معاملة العمال المهاجرين، مما يؤدي إلى تزايد عدد حالات الانتحار بينهم. كما يزيد من تقادم محنة العمال المهاجرين شرط الحصول على تأشيرات خروج لمغادرة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث غالباً ما تتم مصادرة جوازات سفر العمال المهاجرين، فيحتجزون في البلاد. وقد دعا السيد سوزانو إلى وضع حد لنظام الكفالة، وإلغاء تأشيرات الخروج والقيام بزيارة فورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي المعنية من قبل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق العمال المهاجرين.

ناقش ماهيندرا باندي من لجنة التنسيق النيبالية برواسي، وهو أيضاً عامل مهاجر سابق في الخليج، وضع العمال المهاجرين النيباليين في دول مجلس التعاون الخليجي. حيث تشير التقديرات إلى أن عدد العمال المهاجرين النيباليين في دول مجلس التعاون الخليجي يتراوح بين 200000 و 300000، والكثير منهم يتم إحضاره من قبل وكالات التوظيف. هذه الوكالات غالباً ما تطبق ممارسات غير واضحة والتي تؤدي لارتكاب المزيد من الانتهاكات ضد العمال المهاجرين. فهي غالباً ما تغري العمال المهاجرين بأجور عالية في عقود العمل التي يتم تجاهلها عند وصول العامل إلى البلاد. كما ناقش السيد باندي ما يواجهه العمال من سوء ظروف السكن والعمل، فضلاً عن أنهم يجبرون على تحمل التعذيب النفسي والجسدي والجنسي.

لقد ناقش علي الديبسي من الجمعية السعودية الأوروبية لحقوق الإنسان وضع العمال المهاجرين في المملكة العربية السعودية. كما ناقش الممارسة المنتشرة المتمثلة في حجز جوازات سفر الموظفين عند وصولهم من قبل أصحاب العمل. بالإضافة إلى ذلك، يواجه العمال المهاجرين، وبخاصة العمال ذوي المهارات البسيطة، خفض الأجور إلى ما يقارب من 80%. وأشار السيد الديبسي أنه على الرغم من القوانين التي توفر الحماية للعمال المهاجرين، إلا أن هذه القوانين لا تطبق بانتظام. وحث السيد الديبسي حكومة السعودية إلى التقيد بالقوانين التي قامت بسنها والاتفاقيات التي وقعتها لمنع الاتجار بالبشر وانتهاكات العمال المهاجرين.

ركز نيكولاس ماكجرين من هيومان رايتس ووتش على دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي الدولة التي تعرف نفسها بأنها "رائدة إقليمياً في ما يتعلق بحقوق العمال المهاجرين" بسبب التعديلات الأخيرة لنظام الكفالة والتي تهدف إلى حماية العمال. وقد قال السيد ماكجرين أنه في حين أن مثل هذه الحماية "تبدو جيدة على الورق"، نادراً ما تترجم إلى تحسينات فعلية. وناقش السيد ماكجرين الفكر المؤسسي لدى دول مجلس التعاون الخليجي أن الاتجار بالبشر لا يمكن أن يرتكب من قبل الدول، وأنه حصر على الأفراد. وهذا يسلب الضوء على مسألة مهمة هي أن المجتمع الدولي لم يعتمد تعريفاً محدداً للاتجار بالبشر، وبالتالي توفرت مساحة للدول لتفسير التعريف بما يناسب احتياجاتهم.

وأشار محمد التاجر من مرصد البحرين لحقوق الإنسان أن العمال المهاجرين يشكلون أكثر من 77% من القوة العاملة في البلاد، مع أكثر من 80000 كعاملات في المنازل. بينما تسارع البحرين في الإشارة إلى قوانين الاتجار بالبشر التي قات بتمريرها في عام 2008، ويتم فرض هذه الحماية على نحو ضعيف، بينما تتعرض للصدأ من خلال التشريعات المطبقة، بما في ذلك قانون حظر العمال المهاجرين

مؤخراً من قيادة السيارات في البلاد. وتتفاقم المشكلة بسبب عدم وجود إرادة سياسية لدى دول مجلس التعاون الخليجي من أجل التصدي بفعالية لهذه المشاكل.